مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)
اسم الكاتب: م.م. اياد عبد الكريم مجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6887
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)

المدرس المساعد
اياد عبد الكريم مجيد(*)

مقدمة

تعد نيجيريا أحدى أهم الدول في أفريقيا، وذلك نظراً لتوافرها على عوامل عدة ساعدت في إضفاء هذه الأهمية، سواء من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي تحتويها هذه البلاد لاسيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط، إذ تنتج نيجيريا ما يقرب من نصف إنتاج النفط الإفريقي وهذا ما جعل نيجيريا الدولة الأكثر فاعلية في أفريقيا بشكل عام وغربها بشكل خاص، كما إنها الأكثر تأثيراً داخل منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس).

لقد تجلت اهمية نيجيريا النفطية كونها خامس اكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك وثامن اكبر منتج في العالم. وهذا ما حتم عليها ان تضع خططاً وبرامج سياسية واقتصادية تعكس تلك الامكانات المتاحة وكما هو الحال بالنسبة لبقية الدول النفطية فان السياسة النفطية النيجيرية تخضع وبدرجة كبيرة للاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية التي تفرض عليها السياسة التي يتوجب عليها انتهاجها. وبناءاً على ذلك فان واقع السياسة النفطية النيجيرية ما هو الا انعكاس للعوامل الداخلية والخارجية التي تعيشها البلاد والتي تنعكس بالنتيجة على ادائها السياسي .

ولذلك فقد تم تقسيم هيكلية الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، خصص المبحث الأول عن النفط ونيجيريا وذلك في ثلاثة مطالب: المطلب الأول خصص كمدخل عن نيجيريا إما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه النفط في نيجيريا في حين تناول المطلب الثالث السياسة النفطية لنيجيريا. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه محددات سياسة نيجيريا النفطية وذلك في مطلبين ،المطلب الأول خصص للمحددات الداخلية (الصراع القبلي-العرقي، وظاهرة الاضطرابات) أما المطلب الثاني فقد خصص للمحددات الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا). أما المبحث الثالث من الدراسة فقد ركز على دراسة مستقبل السياسة النفطية النيجيرية وذلك في مطلبين، المطلب الأول منه تناول موضوع "الاستقلالية ومستقبل السياسة النفطية" إما المطلب الثاني فقد خصص للحديث عن الاستقرار السياسي ومستقبل السياسة النفطية النيجيرية.

منهجية الدراسة: لأجل التوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة فقد تم الاعتماد على أكثر من منهج ، إذ تم اعتماد المنهج التاريخي لمعرفة الجذور التاريخية لموضوع الدراسة كما وتم اعتماد المنهج التحليلي لمعرفة وتحليل اثر العوامل الداخلية والخارجية في

(*) قسم الدراسات الافريقية-مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.

سياسة نيجيريا النفطية فضلاً عن المنهج المستقبلي لاستشراف مستقبل تلك السياسة.. واخيراً الخاتمة وفيها خلاصة ما تم التوصل إليه في موضوعة الدراسة.

المبحث الأول النفط ونيجيريا

المطلب الاول مدخل عن نيجيريا

نيجيريا هي أحدى دول غرب أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي[١]. وهي جمهورية اتحادية فدرالية تحيط بها النيجر من الشمال ومن الغرب بنين ومن الشرق تشاد والكاميرون وفي الجنوب تطل على خليج غينيا[٢]. واول من اكتشفها البرتغاليون في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، ثم استعمرها بعد ذلك البريطانيون بدءاً من عام ١٨٦١ حتى عام ١٩٦٠ وهو عام الاستقلال واعلان الجمهورية الاتحادية النيجيرية، وهي عضو في منظمة الكومنولث البريطاني[٣]. وتتألف من (٣٦) ولاية[*] تشكل بمجموعها دولة نيجيريا.كما أنها تعد من أهم الدول الأفريقية وذلك كونها الأكثر سكاناً، إذ يبلغ عدد سكانها حسب احصاء عام ٢٠٠١، (١٢٦,٦) مليون نسمة[٤]. يشكل المسلمون ٥٠% من السكان وهم القبائل التي تسكن وسط وشمال البلاد، إما المسيحيون فيشكلون ٣٥% من السكان الذين يتمركزون في الجنوب أما الديانات الطبيعية فتشكل ١٥% من اصل السكان[٥] الذين ينحدرون من العرق الزنجي ذات البشرة السوداء[٦]. الذين يتوزعون على اكثر من (٢٥٠) مجموعة عرقية ثلاثة منها رئيسة هي الهوسا-فولاني[*] في الشمال واليوروبا[**] في الجنوب والايبو[***] في الجنوب الغربي. واللغة الرسمية للبلاد هي اللغة الانكليزية لهجات

---

[١] عبد المنعم الصاوي، (تقديم)، دليل الدول الافريقية، مطبوعات الجمعية الافريقية، الكتاب الاول، القاهرة، اذار ١٩٧٥، ص٢٧١.

[٢] الاغتراب اللبناني (ملحق النهار)، حزيران ٢٠٠١، ص٣-٤.

[3] New African yearbook: political History current Events: social and economic conditions in 48 countries of sub-Saharan Africa: facts and figures in Depth studies of continental Affairs. P.246.

[*] الولايات هي: ايدو، ابيا، ايمو، ايبونيا، انانبوا، اينونجو، بايلسا، كروس، ريفر، اكوالبون، لاجوس، اجون، اويو، اوندو، اوسون، ايكيتي، كوارا، كوجي، بلاتو، ناصا روا، بنيو، نيجر، بورنو، يوبي، بوشيي، جومب، طارابا، ادماوا، سوكوتو، زمفرا، كادونا، كاستينا، كانو، جيبجاوا، ابوجا، دلتا ديغز،

http://www.Islam.online.net/Arabic/politics/2002/11/articale22.

[٤] نيجيريا- المركز الدولي للبحث العلمي

ANC، Foreign policy perspective in Democratic south Africa 1994. http://www.ANC.org.za.

[٥] جودة حسنين جودة، جغرافيا افريقيا الاقليمية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٢٠.

[٦] احمد صوار، استقلال نيجيريا، سلسلة كتب سياسية ١٩٤، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص-ص ١٢-١٣.

[*] وهم في الاصل مجموعتان لغويتان كبيرتان تتكلم احداها لغة الفولاني والثانية لغة الهوسا، وتم توحيد كلا المجموعتين في القرن التاسع عشر بقيادة الزعيم عثمان دان فوديو واسسوا مملكة الفولاني واصبحت لغة الهوسا هي اللغة السائدة والتي يتكلم بها نصف سكان المنطقة. ينظر:عبد الغني عبد الله خلف عبد الله، مستقبل افريقيا السياسي-تاريخ شعوب القارة الحديث واوجه التطور المحتملة فيه، مؤسسة المطبوعات الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦١، ص٣٢٩.

[**] وهم القبائل الذين يسكنون في منطقة الغابات وكانت من المناطق التي تخضع وباستمرار للاستعمار الامر الذي ساعد في انتشار الافكار الاوروبية بينهم. ينظر: فيليب رفله، الجغرافية السياسية الافريقية، تقديم واشراف عز الدين فريد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٥١٥-٥١٦.

[***] الايبو: وتمتاز بكونها تفتقر الى القيادات او رؤساء قبائل كما هو الحال مع الجماعات الأخرى ويمتازون ايضاً بالنشاط وحبهم للحرية. عبد الغني عبد الله خلف الله، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦.

فرعية اخرى يتكلم بها سكان نيجيريا اهمها اليوروبا والايبو والايجو والايدو والسوبو والبيني والنوب والافيك والتيف والكانوري والهوسا-فولاني والعربية[٧].

وبالنسبة للاقتصاد النيجيري فيمكن القول ان نيجيريا دولة زراعية (قبل اكتشاف النفط فيها) إذ تمثل الزارعة أساس الاقتصاد النيجيري ولعل من أهم المحاصيل الزراعية فيها، والتي تعد أساس (التجارة الداخلية) في البلاد، هي الفول السوداني والكاكاو والمطاط وزيت النخيل والاخشاب والفستق والذرة وغيرها من المحاصيل[٨]. والتي كانت تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي النيجيري، بلغت آنذاك ٨٠% من مجموع الصادرات النيجيرية قبل ان تحتل الصادرات النفطية المرتبة الاولى[٩].

الا ان التحول الاهم الذي طرأ على الاقتصاد النيجيري تمثل في اكتشاف النفط، الذي اخذ يحتل المرتبة الاولى في الصادرات النيجيرية في مقابل تراجع القطاع الزراعي عن دوره السابق، إذ أصبح النفط يسهم ما نسبته ٩٠% من الدخل القومي النيجيري[١٠]. فاكتشاف النفط أسهم في تنشيط الاقتصاد النيجيري ورفع من مستوياته وفتح افاقاً ارحب في علاقات نيجيريا مع الدول الاخرى[١١]. وبالإضافة إلى النفط تمتاز نيجيريا بإنتاج مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم والغاز الطبيعي[١٢]. كما وإنها تمتاز بإنتاج معادن ثمينة مثل الذهب والحديد واليورانيوم وغيرها[١٣].

أما واقع الصناعة في نيجيريا، فواقع الحال يشير الى ان نيجيريا هي إحدى البلدان النامية وعليه فان مستوى هذا القطاع قياساً مع دول العالم المتقدم يعد متخلفاً وفق المقاييس الحديثة لكن، رغم ذلك نجد ان في نيجيريا العديد من الصناعات ذات الاستخدامات المختلفة، إذ توجد العديد من المعامل والمصانع في مجالات الغزل والنسيج وتعليب اللحوم ومصانع لتكرير السكر[١٤]. كذلك توجد مصانع لصهر الحديد وغيرها[١٥].

وعن الحياة السياسية النيجيرية وطبيعة نظام الحكم فيها، فقد كان متأثراً بشكل كبير في تكوينه بالاستعمار الاوروبي لهذا البلد (بريطانيا) إذ لجأ البريطانيون إلى (نظام الحكم غير المباشر) وكانت الغاية من هذه السياسة هو البحث عن آليات حكم محلية تستخدم بعدها جزءاً من التركيب البنيوي في طبيعة الحكم الاستعماري[١٦]. الا ان تلك المرحلة من الحكم

---

[٧] عبد الغني عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥؛ كذلك ينظر: غسان رملاوي، نيجيريا: معضلة التنمية والديمقراطية، شؤون الاوسط، العدد٢٢، ايلول ١٩٩٣، ص٧٨.

[٨] فيليب رفلة، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٠.

[9] The Royal institute of. A، Nigeria the political and economic back ground، London، 1964، p.20.

[10] Nigeria: Economic Trends and not outlook، http://www.Tradeport.org/ts/countries/Nigeria/trends.Html.Internet.p.2.

كذلك ينظر حسام العبد، الاحتيال النيجيري.

http://home.rica.net/alphae/419coal/Arabic.rtf.

[١١] التقرير الاقتصادي حول جمهورية نيجيريا الاتحادية المرقم ٥/١/٨/٤/٧، ايار ١٩٨١، وزارة الخارجية العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية-شعبة غرب افريقيا.

[١٢] فيليب رفلة، مصدر سبق ذكره، ص٥٢١.

[١٣] ادم عبد الله الالوري، موجز تاريخ نيجيريا، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٤.

[١٤] دليل الدولة الافريقية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

[15] http://www.Riifs.org/Nashra23/Nigeria.htm.p.2.

[١٦] اياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا ١٩٦٨-٢٠٠٣ نيجيريا (أنموذجا)، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص٦٥.

قد انتهت بعد أن حصلت نيجيريا على استقلالها من الاستعمار البريطاني في ١٩٦٠/١٠/١[١٧]. إذ شهدت الأوضاع السياسية في البلاد تحولات مهمة في عملية تداول السلطة السياسية، فقد انتقلت السلطة سلمياً من السيطرة البريطانية الى ايدي النيجيريين رغم ان نيجيريا عرفت اول انتخابات ديمقراطية لها قبل ان تنال استقلالها وذلك عام ١٩٥٩[١٨].

هذا وقد عرفت نيجيريا ظاهرة الانقلابات العسكرية بشكل واسع، أذ لم تشهد تجربة انتخابية ثانية الا بعد ٢٣ عاماً من الاستقلال أي في عام ١٩٨٣[١٩]. كما عرفت نيجيريا العديد من الاحزاب السياسية التي ناضلت من اجل استقلال البلاد، مثل حزب مؤتمر شعب الشمال، والمجلس الوطني لمواطني نيجيريا وجماعة العمل واتحاد العناصر التقدمية الشمالية وغيرها من الاحزاب السياسية التي نشطت بعد الاستقلال وبدأت تلعب دوراً كبيراً في الانتخابات الرئاسية وان كانت بتسميات جديدة فالحزب الوطني النيجيري هو وريث حزب مؤتمر شعب الشمال وحزب الشعب النيجيري ظهر بين صفوف المجلس الوطني لمواطني نيجيريا وحزب وحدة نيجيريا جاء من جماعة العمل وحزب الخلاص الشعبي (هو من اتحاد العناصر التقدمية الشمالية)[٢٠]. فضلاً عن احزاب سياسية اخرى جديدة ظهرت على الساحة النيجيرية مثل (حزب الشعب.. الازدهار والرفاهية)، وحزب نيجيريا العظمى[٢١]. والملاحظ ان الاحزاب السياسية التي تشكلت في نيجيريا منذ استقلالها كانت تعكس في طبيعتها وتكوينها طبيعة المجتمع النيجيري وتكوينه من حيث الواقع القبلي والثقافي والاقليمي، فكل حزب كان يعبر ويمثل في تكوينه عن قاعدة عرقية او دينية او قبلية[٢٢].

المطلب الثاني النفط في نيجيريا

تتعدد الثروات في نيجيريا من النفط والغاز الطبيعي الى الفحم والحديد وغيرها من الثروات[٢٣]. الا ان الثروة الاساسية والتي يعتمد عليها الاقتصاد النيجيري هو النفط. إذ تعد نيجيريا من الدول الرئيسة المنتجة للنفط[٢٤]. وهناك من يشير الى ان اكتشاف النفط في نيجيريا يعود الى عام ١٩٣٨. الا ان غالبية المصادر تؤكد على ان النفط قد تم اكتشافه عام ١٩٥٨ وتتمركز مناطق انتاجه في (بورت هاركوت)[(*)] وفي دلتا النيجر، إذ تبلغ عدد الحقول النفطية فيها (٦٠٦) حقل نفطي[٢٥]. وهي أهم دولة أفريقية في المجال النفطي كما

---

[١٧] عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية-من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٥، ص٣١٥.

[١٨] خيري عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في افريقيا (دراسة حالة نيجيريا)، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٧٢)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص٤٥.

[١٩] ابراهيم احمد عرفات، الدور الاقليمي لنيجيريا: مراجعة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤، اكتوبر ٢٠٠٣، ص٢١٩.

[٢٠] خيري عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[٢١] جريدة العراق البغدادية، العدد ٥٢٨٩، ٢٤ تموز ١٩٩٣.

[٢٢] عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٦٦.

[23] http://www.home.rica.net

[٢٤] نيجيريا: المركز الدولي للبحث العلمي، مصدر سبق ذكره، ص١.

[(*)] وهي من اهم الموانئ النيجيرية الواقعة في اقليمها الشرقي وتساهم بشكل فاعل في تصدير النفط النيجيري للخارج. ينظر عمار حميد ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص٧٥.

[٢٥] محمد عبد العاطي، النفط في نيجيريا وعلاقته بالازمة التي تعيشها البلاد.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7A4024·A845A-480D-841C.p.1.

أنها دولة عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي[٢٦]. وتأتي اهمية نيجيريا كونها تصدر يومياً ما معدله (٢,٤) مليون برميل من النفط الخام وهي بهذا تنتج اكثر من نصف انتاج القارة الافريقية البالغ (٤,٥) مليون برميل من النفط الخام يومياً[٢٧]. وهي بذلك الدولة الافريقية الاولى في انتاج النفط وهذا عزز دورها في التأثير على قرارات منظمة اوبك كممثل عن افريقيا[٢٨].

وبحسب تقديرات اوبك لعام ٢٠٠١ يبلغ حجم الاحتياطي النفطي المؤكد في نيجيريا ما بين ٢٧-٣٥ مليار برميل من النفط الخام، تنتج يومياً قرابة ٢,٤ مليون برميل تستهلك منها ما بين ٢٠٠-٢٧٥ الف برميل فقط وتصدر الباقي الى العالم الخارجي وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستورد للنفط النيجيري[٢٩]. ويحتل النفط النيجيري ما يقارب ٣٠% من الناتج المحلي الاجمالي و٩٥% من اجمالي حجم تجارتها مع العالم الخارجي و٧٥% من مدخولات ميزانية الدولة النيجيرية[٣٠].

ونتيجة لذلك فان الاقتصاد النيجيري رهين بقطاع النفط الذي يمثل اهم القطاعات في التبادل التجاري[٣١]. كما وتمتلك نيجيريا فضلاً عن النفط كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إذ يبلغ حجم الاحتياطي النيجيري المؤكد من الغاز الطبيعي حوالي (٤,٥) تريليون قدم مكعب، وتصدر يومياً ٧,٨٣ مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي الى العالم الخارجي على هيئة غاز مسال[٣٢].

وقد جنت الحكومة النيجيرية ارباحاً طائلة جراء بيع النفط والتي بلغت اكثر من (٣٠٠) مليار دولار منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وقد ازدادت أرباحها خلال السنوات الاخيرة نتيجة ارتفاع اسعار النفط لاكثر من ثلاثة اضعاف، الا ان الواردات النفطية لم يتم توزيعها بالتساوي بين ابناء الشعب النيجيري وانما استأثر به اصحاب النفوذ فقط، فاهالي منطقة دلتا النيجر (الذي يتركز فيها معظم حقول النفط) يعدون من افقر سكان المناطق النفطية في العالم واكثرها حرماناً، اذ ان ٧٠% منهم يعيشون تحت خط الفقر ولا يتعدى دخل الفرد هناك على دولار واحد في اليوم[٣٣].

وجدير بالذكر هنا ان الشركات العاملة في مجال استخراج وتكرير النفط في نيجيريا هي شركات امريكية واوروبية (هولندية، ايطالية، بريطانية وفرنسية) الا ان معظمها شركات امريكية مثل شركة كوالبو التابعة لموبيل وشركة اسكرافوس التابعة ليشفرون وشركة براس التابعة لأجيب وبينينجتون التابعة لشركة تكساكو[٣٤]. وكذلك شركة

---

[٢٦] احمد صوار، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

[27] http://www.moo.gov.kw/magaz.ne/ar/index.asp.newsID.p.1.

[٢٨] خالد حنفي، كلينتون في نيجيريا.. نفط وشريعة ومنافسة فرنسا.
http://www.islamonline.net/oil-arabic/dowaLia/alhadath2000-oug-27/alhadth4.as.p.1.

[29] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/.

[30] http://home.rica.net.

[31] http://www.aljazeera.net. نيجيريا-المركز الدولي للبحث العلمي

[32] http://www.aljazeera.netNR/exeres/.

[٣٣] النفط والظلم في نيجيريا، النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٥، ص١.

[34] http://www.islamontine.net/oilarabic/al-dowalia/alhadth2000.

امريكا ما وراء البحار وشركة اسو لغرب أفريقيا وشركة تتسيبي وشركة الخليج وشركة دارلنج الدولية[٣٥].

المطلب الثالث السياسة النفطية لنيجيريا

لاشك ان لكل دوله نفطية أهدافاً واستراتيجيات معينه تعتمد في تنفيذها على اتباع سياسة نفطية محدده تكفل لها تحقيق ما ترنو إليه من أهداف . وهذا يتوقف بطبيعه الحال على فلسفه وتوجه النظام السياسي في هذا البلد او ذاك ، كما انه يتوقف على طبيعه التوجه الاقتصادي لكل دولة ، اذ انها تحدد وبدرجه كبيرة ما هيه طبيعه تلك السياسة النفطية للدوله المعنية .

ونيجيريا كإحدى الدول النفطية المهمة فأن لها أهدافا إستراتيجية تسعى إلى تحقيقها ، من خلال انتهاج سياسة نفطية قائمه على أسس ومبادئ معينه . والسؤال المطروح هنا هو : ما هي السياسة النفطية النيجيرية ؟

في حقيقة الأمر يقصد بالسياسة النفطية بشكل عام هو : أن تبادر وزارة النفط في هذه الدوله او تلك بوضع خطط وتصورات ودراسات واقعية و عمليه حول كيفيه التصرف بموارد و ثروات البلاد البترولية ، بالشكل الذي يتيح لها الاستثمار الأمثل لمواردها تحقيقا لأهدافها و مصالحها . [٣٦]

وبناءا على هذا التعريف فان دوائر صنع القرار الخاصه في نيجيريا تتولى وضع سياستها النفطية الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف . وهذا يتوقف بطبيعه الحال على فلسفه النظام السياسي النيجيري الحاكم وطبيعة وما هيه الاليات التي تتبعها الحكومة النيجيرية و الأهداف المرجوة من ذلك؟ ففلسفه النظام السياسي النيجيري في جانبه الاقتصادي هو نظام رأسمالي ليبرالي يقوم على اساس توسيع الاستثمار النفطي و الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح[٣٧].

وهذا يعني ان سياسته النفطية ذات نهج رأسمالي ، إذ إنها تقوم بإتباع أساليب واليات عدة لتعزيز تلك السياسة لعله ابرزها:- [٣٨]

- زيادة الإنتاج النفطي النيجيري إلى الأسواق العالمية وبأسعار مناسبة والحصول على اكبر قدر ممكن من الموارد.
- العمل على فتح مجالات الاستثمار الخارجي وتشجيعها من خلال السماح بدخول الشركات البترولية العالمية العملاقه إلى نيجيريا والقيام بالتنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره ، إذ تعمل في نيجيريا شركات نفطية عملاقه مثل شركة (شل) و(اكسون موبيل) و (تشيفرون) وغيرها .
- تشجيع القطاع الخاص النيجيري على الاستثمار في مجال النفط، بهدف تقليل الاعتماد على العامل الخارجي في القطاع النفطي .

---

[٣٥] **مجلة الطليعة العربية، العدد٩، ١٩٦٧، ص٨٠.**

[٣٦] **شركات أمريكية تبحث تمويل شرطة نيجيريا**،جريدة الجزيرة(السعودية)،العدد١٠٩٨٤،١٩٩٩/٩/٨،ص١.

[٣٧] **.صراع الأقطاب لتامين نفط نيجيريا،شبكة النبأ المعلوماتية،ص2.**

http:// www.annabaa.org/nabanews/70/053.htm

[٣٨] **الاحتكارات الأمريكية في إفريقيا،٢٠٠٧/٢/١٣http://www.aljazeera.net**

وتهدف السياسة النفطية النيجيرية من خلال ذالك الى تحقيق جمله أهداف استراتيجيه، تعد جوهر سياسته النفطية والتي تسعى إلى :- [٣٩]

١. تحقيق مشاريع التنمية والنهوض والتقدم الاقتصادي من خلال الاستثمار الامثل للزيادة الحاصله في الدخل القومي النيجيري الناتجة عن العوائد الضخمة للإيرادات البترولية .
٢. القضاء على الفجوة الحاصلة بين طبقات المجتمع النيجيري من خلال رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق التوزيع العادل لعوائد البترول على مختلف اقاليم البلاد ، وهذا ما سيؤدي بالنتيجة إلى :-
٣. القضاء على الصراعات والنزاعات التي تحدث بين القبائل والأقاليم النيجيرية (للسيطرة على الموارد البترولية) ، خاصة إذا ما علمنا ان هناك صراعا قديما بين اقليم الشمال التي تقطن فيها قبائل الهوسا فولاني وبين أقاليم الجنوب والغرب (تمتاز بغزارة الانتاج النفطي) ويقطن فيها قبائل الايبو واليوروبا ،وبالنتيجة تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد والذي سينعكس إيجابا على سياستها النفطية مستقبلا.
٤. توظيف قسم من العوائد والواردات النفطية في تنشيط وتفعيل القطاعات الاخرى مثل قطاع الزراعه والصناعه وغيرها من القطاعت الاخرى بهدف تنويع مصادر الدخل القومي النيجيري .

وعليه فان السياسة النفطية النيجيرية تهدف إلى النهوض بالواقع النيجيري سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي....

.

إلا إن تلك السياسة تحددها متغيرات وعوامل داخلية وخارجية ضاغطة تعترض تحقيق تلك الأهداف وتلعب دورا رئيسا في تحديد مسارات سياسة نيجيريا النفطية وتجعلها خاضعة وبدرجة كبيرة لتلك الاعتبارات، والتي تكون على حساب استقلالها واستقرارها السياسي والاقتصادي ، وهي حقيقة تتعامل معها نيجيريا كأمر واقع وذلك بحكم اعتمادها شبه الكلي على الدعم والإسناد الخارجي (وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا) هذا الواقع تطلب من نيجيريا إن تتبع سياسة نفطية تخلق لها حالة من التوازن في سياستها ،بين متطلباتها الداخلية وبين الضغوطات الخارجية التي تتعرض لها. [٤٠]

المبحث الثاني: محددات سياسة نيجيريا النفطية

المطلب الاول محددات داخلية

اولاً: الصراع القبلي-العرقي

[٣٩] جريدة الأهرام(القاهرة)، العدد٤٣٧٦٩، ٢٠٠٦/١٠/٧.ص٦. .

[٤٠] صراع الأقطاب لتامين نفط أفريقيا،مصدر سبق ذكره،ص٦. .

لا توجد دولة في القارة الافريقية تتنوع وتتعدد خصوصيتها الاجتماعية (اللغة، العرق، الدين،..) مثل نيجيريا والتي تعد بمثابة دويلات صغيرة تم جمعها في اطار واحد هو الفيدرالية لتصبح جمهورية نيجيريا الاتحادية وهو اسمها الرسمي.

وتشير التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري إلى أنها من المجتمعات المعقدة التركيب والسمة الغالبة على الشعب كونه مجتمعاً قبائلياً، فالقبيلة هي الوحدة الاساسية في تركيبته[٤١].

وتشير الاحصاءات الى وجود (٣٥٠-٣٧٤) مجموعة عرقية اهمها الهوسا-فولاني والايبووالبوروبا[٤٢]. فضلاً عن وجود اكثر من (٢٥٠) لغة وما يزيد عن (١٥٠) ديانة[٤٣]. وبالنتيجة فان هذا التنوع والاختلاف الذي تشهده نيجيريا اثر وبشكل واضح على سياستها بشكل عام وعلى سياستها النفطية بشكل خاص، حيث ولد التنوع العرقي والقبلي والديني تناقضات شديدة وبالغة التعقيد داخل المجتمع النيجيري الذي يمكن ان يطلق عليه بحق (دولة المتناقضات الصارخة)، فهو مجتمع يتسم بتنوع هائل في البيئة والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي واسلوب المعيشة والانتماء الطائفي والاثني ومستوى التخلف والنظام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا الخاصة[٤٤].

ان الصراعات القبلية والعرقية في نيجيريا تحدث على مستويات عدة، فهي قد تحدث داخل الجماعات الاثنية العرقية الموجودة في اقليم معين، فرغم تمكن تلك الجماعات من ايجاد صيغة توليفية بين الهوية الخاصة والهوية الاقليمية العامة، ومن التفاهم حول بعض الاسس والعمل على التشديد على ضرورات الاندماج، إلا أنها لم تتمكن من احتواء ازماتها كلية لانها تعاني بين فترة واخرى من أزمات داخلية بسبب التداخلات الخارجية وبسبب تسلط الأكثرية او احدى الاقليات على مراكز القوة والجاه والثراء وبسبب عدم الاقرار بالتنوع الموجود احياناً اخرى[٤٥].

ومن الامثلة البارزة على حالة الصراعات الموجودة بين الجماعات العرقية-الاثنية، ما هو حاصل بين جماعة ايجو وجماعة ايلاجي بولاية اندو في الاقليم الغربي والاشتباكات العنيفة بين جماعة اجوس وجماعة اتسكري في ولاية دلتا الاقليم الشرقي والصراع بين تيف والهوسا-فولاني في جوس بولاية بلاتو. إما المستوى الآخر من الصراعات فهي التي تحدث على اساس طائفي بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين المسلمين والوثنيين من جهة اخرى، فحسب الاحصاءات المتاحة فان أكثر من (٥٠%) من سكان نيجيريا مسلمون (في الشمال والشرق) و(٣٥%) مسيح (في الجنوب والغرب) و(١٥%) يدينون بديانات وثنية[٤٦].ان حالة التنوع والتعدد وما ترتب عليه من صراع بين القبائل والاعراق المختلفة قد أثرت بشكل واضح على الاداء الحكومي في مجال السياسة

---

[٤١] خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[٤٢] جون قاي نون يوه، جمهورية نيجيريا الاتحادية، نشرة دولية، المعهد الدولي للدراسات الدينية، العدد٢٣، عمان، ٢٠٠٢، ص٥.

[٤٣] سمير الفلكي، العوامل الخارجية في الازمة النيجيرية .
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7fff8/A33-F0304AD6-B3E1.

[٤٤] الخضر عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لازمة نيجيريا. http://www.aljazeera.net.7/5/2006.

[٤٥]. النفط والظلم في نيجيريا،مصدر سبق ذكره،ص٤.

[٤٦] محمد عبد العزيز اسحاق، نهضة افريقيا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص٣٢.

الداخلية والخارجية وبشكل خاص في السياسة النفطية، فظهور النفط في الاقتصاد النيجيري اثر على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، واجج حالة الصراع بن ابناء القبائل والاقاليم النيجيرية، بين الذين استأثروا بثروات البلاد وبين المحرومين منها، فأكتشاف النفط في الاقاليم الشرقية واقاليم وسط الغرب والذي يتركز فيها قبائل الايبو[٤٧] قد ولد لديهم نوعاً من الشعور بأنهم اصحاب ثروة ويملكون سلطة اقتصادية قوية وفي مقابل ذلك فقد اثار هذا الموقف حفيظة القبائل الاخرى والاقاليم الاخرى مما ولد نوعاً من الصراع بين الاطراف المختلفة والذي اثر سلباً على واقع البنية الاقتصادية في نيجيريا من جهة[٤٨]. ومن جهة اخرى اثر في فاعلية السياسة النفطية النيجيرية حيال الاطراف الدولية التي تتعامل معها وذلك بسبب حالة الصراع التي تؤثر سلباً على الخطط والبرامج التي تضعها الدولة لانتهاج سياسة نفطية مستقرة وذات فاعلية وايجابية.

ثانياً: الاضطرابات

يمثل القطاع النفطي احد اهم القطاعات الاقتصادية في نيجيريا ويشكل ما يقارب ٩٥% من حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي ونظراً لاهمية وحيوية هذا القطاع في السياسة النيجيرية، فأن أي اضطراب او ازمة يتعرض له هذا القطاع سيكون تأثيره سلبياً في السياسة النفطية النيجيرية ولعل من اخطر تلك الازمات التي يعاني منها القطاع النفطي في نيجيريا هي ظاهرة الاضطرابات السياسية والاجتماعية والمتمثلة بالانقلابات العسكرية والحروب الاهلية واضرابات عمال النفط. ففيما يتعلق بالانقلابات العسكرية فقد شهدت نيجيريا منذ استقلالها (١٣) انقلاباً و(٩) حكومات عسكرية[٤٩]. أما الحروب الاهلية فقد شهدت نيجيريا حرباً اهلية دامية عرفت باسم (حرب بيافرا)[*] والتي راح ضحيتها مليون إنسان نيجيري، وما انعكس ذلك على السياسة النفطية للحكومة النيجيرية والتي كانت انعكاسا لتلك الاضطرابات والإحداث المضطربة التي كانت حائلاً دون وضع خطط استراتيجية ثابتة ومستقرة للسياسة النفطية النيجيرية، كما وان حالة الصراع التي تشهدها البلاد بين ابناء الشعب النيجيري بسبب التنافس على عائدات النفط اثار حالة من الفوضى، ذلك ان مسألة السيطرة على النفط واحتكار عائداته وتركزه في دائرة ضيقة من ابناء مجتمع يعيش اكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر قد اجج لهيب الصراعات العرقية والاضطرابات الدينية التي تشهدها نيجيريا[٥٠]. والتي تعد نتيجة منطقية بسبب سوء توزيع العائدات النفطية والذي اثر سلباً على المجتمع النيجيري وزاد من حدة الاضطرابات والصراع الطبقي، كما وتشهد البلاد بين الحين والاخر توترات وموجات من عدم الاستقرار منها ما شهدتها مدينة لاغوس بين ابناء قبائل الهوسا واليوروبا عام ٢٠٠٠ واضطرابات اخرى في مدينة كيشي في العام ذاته بين الفولانيين واليوروبا وتكررت الاحداث في عام

---

[٤٧] محمد مصطفى الشعيني، نيجيريا: الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٣٦.

[٤٨] عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

[٤٩] جريدة بابل (البغدادية)، العدد ٣٣٧١، ١٢ حزيران ٢٠٠٢.

[*] وهي حركة التمرد التي ظهرت في نيجيريا في الإقليم الشرقي منها وعرفت باسم (حركة بيافرا) والتي بدأت عام ١٩٦٧ بقيادة الجنرال (اوجوكو) (Ojukiuo) الذي اعلن استقلال الاقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيافرا واستمرت هذه الحرب لمدة ثلاث سنوات الى ان استطاعت الحكومة القضاء عليها في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٠. ينظر عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣٥-٣٣٨.

[٥٠] النفط في نيجيريا وعلاقته بالازمة التي تعيشه البلاد، مصدر سبق ذكره، ص٢.

٢٠٠١ في مدينة (شاغامو) وكانت هي الاعنف والاشرس التي شهدتها نيجيريا خلال السنوات الاخيرة. وهذه النزاعات والصراعات لا يمكن ان نقرأ فيها سوى مظاهر المأزق الخطير الذي تعيشه البلاد[٥١]. وانعكاس ذلك على سياسة البلاد بشكل عام وسياستها النفطية بشكل خاص. كما وتلقي تداعيات الوضع الداخلي النيجيري بظلالها على تلك السياسة متمثلة في ظاهرة (الاضرابات العامة) لعمال القطاع النفطي[٥٢]. وهي ظاهرة تشهدها نيجيريا بشكل مستمر وما يعكسه ذلك من نتائج سلبية على إنتاج وتصدير النفط النيجيري ومن ثمّ تأثيرها على سياستها النفطية.

كما وتشهد نيجيريا ظاهرة انتشار المجموعات المسلحة التي تقوم باعمال مسلحة ضد المنشأت والمصالح النفطية مثل استخراج النفط وبيعه بطريقة غير قانونية ومهاجمة المرافق النفطية والموظفين الحكوميين النيجيريين[٥٣]. وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على القطاع النفطي في نيجيريا، كما وان نشاط الجماعات المسلحة طالت مقرات ومكاتب الشركات الاجنبية العاملة في نيجيريا مثل شركة (اجيب) (Agip) الايطالية وشركة (دايو) الكورية للخدمات النفطية وشركة (رويال داتش شل) البريطانية[٥٤]. وذلك من خلال السطو المسلح على هذه الشركات او خطف رهائن اجانب يعملون في تلك الشركات ومقايضتهم بمبالغ من المال او لاجبار تلك الشركات على سحب موظفيها من نيجيريا[*] وقد ادت هذه الاضطرابات والإحداث إلى تعطيل عُشر إنتاج نيجيريا النفطي والتي قادت بالمحصلة الى حالةمن عدم الاستقرار في البلاد ومن ثمّ الافتقار الى سياسة نفطية مستقرة تستطيع وضع خطط واستراتيجيات طويلة الامد لتحقيق اهدافها في ظل تنامي الشكوك العالمية حول امكانية الاعتماد على الامدادات النفطية النيجيرية في ظل استهداف المنشآت النفطية والمنصات البحرية لتصدير النفط[٥٥].

المطلب الثاني محددات خارجية

اولاً: الولايات المتحدة الامريكية

[51] Political hand book of the world. New York. United States America، 1977. p.289.

[٥٢] عبد الجبار عبود الحلفي، مدخل الى سياسة نفطية عراقية http://www.almadapaper.com/sub.11-258/n19.htm.

[٥٣] التداعيات الداخلية بنيجيريا تساهم في رفع سعر النفط http://www.aljazeera.net/news/archive/ArchiveId=94924.

[٥٤] السطو المسلح في نيجيريا يهدد امدادات النفط http://arabic.cnn.com/2006/business/1/30/nigeria.oil/.

[*] وتجدر الاشارة هنا الى ان جماعة مسلحة قامت بخطف اربعة رهائن اجانب من شركة رويال داتش شل. وطالبت الجماعة باطلاق سراح اثنين من زعماء (ايجاوا) فضلاً عن ١,٥ مليار دولار في مقابل الافراج عن الرهائن ونتيجة لهذا فقد قامت الشركة بسحب (٥٠٠) من موظفيها وخفض انتاجها بمعدل ٢٢١ برميلاً يومياً والذي ترك تأثيراً بالغاً على الانتاج النفطي النيجيري ثامن اكبر مصدر للنفط في العالم.

[٥٥] جريدة القدس العربي، العدد ٥١٧٥، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٦.

على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية دخلت القارة الافريقية متأخرة عن نظيراتها الاوربيات وخاصة بريطانيا وفرنسا[٥٦]. الا ان التحرك الامريكي كان مؤثراً وفاعلاً وجاء ليخدم المصالح والمطامع الامريكية في القارة الافريقية، وقد كانت اهداف الولايات المتحدة الامريكية تتمحور بشكل اساس حول قضايا التجارة والاقتصاد والاستئثار بالموارد والثروات الموجودة في القارة السمراء من اجل ربطها بدائرة العولمة الامريكية من خلال دمجها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي الامريكي[٥٧].

ومن بين الدول التي حظيت باهتمام مباشر من قبل الولايات المتحدة الامريكية هي نيجيريا واصبحت تحتل مكانة مهمة في إستراتيجيتها الكونية[٥٨]. وهذه الاهمية متأتية من طبيعة العلاقة بين الطرفين ومن تغلغل النفوذ الامريكي في نيجيريا واعتماد الولايات المتحدة الامريكية على نسبة عالية من النفط النيجيري (١,٥) مليون برميل يومياً، فضلاً عن انتشار الشركات النفطية الامريكية التي تقوم باستغلال النفط النيجيري من جهة ومن جهة اخرى تحقيق المصالح الاقتصادية الامريكية لدعم النفوذ الامريكي-الغربي وذلك عن طريق ربط الاقتصاد النيجيري بعجلة الاقتصاد الرأسمالي. ان الاهمية الفائقة لنيجيريا تفرض اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بشكل مستمر بحيث تمكنت الاخيرة من التأثير على نيجيريا عبر الضغوط التي مارستها، سبيلاً لتحقيق الديمقراطية فيها واوكلت اليها مهاماً اقليمية عديدة كما في عمليات حفظ السلام في سيراليون ومحادثات السلام السودانية[٥٩].

وقد تجسد النفوذ والتأثير الامريكي على نيجيريا من خلال شركاتها النفطية العملاقة منها (شركة تكساس لافريقيا، شركة امريكا في ما وراء البحار، شركة دارلنج الدولية، شركة الخليج، شركة اسو لغرب افريقيا، شركة موبيل اويل وشركة تيتسي)[٦٠]. والتي لها دور بارز في توجيه سياسة نيجيريا النفطية وذلك بفضل سيطرتها على انتاج النفط بدءاً من الاستخراج وحتى تصديرها، فهذه الشركات شكلت احدى العقبات الرئيسة امام الحكومة النيجيرية لانتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالح واهداف الشعب النيجيري، فالشركات الامريكية المحتكرة لاستخراج النفط النيجيري سببت في حالة من عدم الاستقرار في السياسة النفطية النيجيرية ذلك كون نيجيريا لا تملك الارادة المستقلة لتوجيه سياستها بمعزل عن التأثيرات التي تمارسها تلك الشركات[٦١]. فالاهمية الخاصة التي توليها الولايات المتحدة الامريكية للنفط في دول غربي القارة الافريقية عموماً ونيجيريا خصوصاً والتي تأتي على رأس الدول الافريقية التي تصدر النفط الى الولايات المتحدة، إذ يحتل

---

[٥٦] عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية تجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٠، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣، ص١.

[٥٧] عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساته على الوطن العربي ١٩٩٦-٢٠٠٠، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٢٨، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص ص ٩٥-٩٨.

[٥٨] عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[٥٩] عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

[٦٠] شركات امريكية تبحث تمويل شرطة نيجيريا .http://www.suhuf.net.sa/1999jaz/sep/8/wt8.htm

[61] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7FFF.8A33-F030/4AD6-B.

النفط النيجيري المركز الخامس بالنسبة لها بكمية تبلغ (١,٥) مليون برميل يومياً، في ظل اعتزام نيجيريا زيادة طاقتها الانتاجية خلال السنوات القادمة بنسبة تصل الى ٥٠%[٦٢].

من هنا يتضح قدر الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة الامريكية، عبر شركاتها، بهذا البلد والذي يعبر عنه بعض الغاضبين النيجيريين من انه يمثل مزيداً من التدخل في السياسة النيجيرية في المستقبل بما فيها السياسة النفطية.

ثانياً: بريطانيا

تعد بريطاينا احدى اهم محددات سياسة نيجيريا بشكل عام وسياستها النفطية بشكل خاص، إذ يعود الوجود البريطاني في نيجيريا الى عام ١٨٦١ وهو العام الذي اعلن فيه الحماية البريطانية عليها[٦٣]. وقد بقيت نيجيريا مستعمرة بريطانية حتى عام ١٩٦٠ حينما نالت استقلالها في ذلك العام[٦٤].

وخلال سنوات الاحتلال عملت الادارة البريطانية على ترسيخ وجودها في هذه البلاد وربط اقتصادها بعجلة الاقتصاد البريطاني من اجل سهولة السيطرة عليها[٦٥]. كما وان بريطانيا سعت الى استغلال موارد نيجيريا وخصوصاً النفط من خلال خلق نخب سياسية موالية لها في نيجيريا خدمة لاهدافها ومصالحها[٦٦].

وهذا انعكس بالمحصلة على السياسة النيجيرية من حيث خضوعها لتأثيرات ونفوذ القوى الدولية التي كانت مسيطرة عليها خلال المرحلة الاستعمارية والتي تركت ارثاً انعكس على البنية الاقتصادية والسياسية لنيجيريا[٦٧]. وبعد منح نيجيريا الاستقلال عام ١٩٦٠ عملت بريطانيا على بقاء نفوذها هناك خشية من تغلغل القوى الدولية الاخرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، فقد ازداد اهتمامها بنيجيريا حرصاً منها في الحفاظ على مصالحها من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للحكومة النيجيرية من جهة ومن جهة اخرى ضمان استمرار شركاتها في الاستثمار في حقول النفط النيجيرية، فبريطانيا ترى إن لها الحق في بترول نيجيريا كونها مستعمرة بريطانية سابقة ولعضويتها في رابطة الكومنويلث وبسبب الوجود القديم لشركات البترول البريطانية وخاصة في منطقة دلتا النيجر التي تعد اغنى منطقة بترولية في غرب افريقيا[٦٨].

ولذا نشهد التنافس الحاد بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على النفط النيجيري فمصالح الطرفين في مجال البترول والغاز الطبيعي بعيدة عن التطابق والتآلف ذلك ان كل طرف يدعي لنفسه الاحقية في الاستفادة من البترول النيجيري[٦٩]. وتشير المصادر الى ان بريطانيا تعتمد على ١٠% من البترول النيجيري ولذلك فان اهتمامها بهذه

---

[٦٢] **المصدر نفسه.**

[٦٣] **نيجيري-المركز الدولي للبحث العلمي:**

http://www.ANC.org.za.

[٦٤] **جون قاي نوت يوه، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.**

[٦٥] **دينا هاتف مكي، افريقيا جنوب الصحراء في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧، ص٤١.**

[٦٦] **المصدر نفسه، ص٤٢.**

[67] **The Royal institute of J.A: Nigeria the political and economic back ground. London. 1964. p.20.**

[٦٨] **سمير الفلكي، مصدر سبق ذكره.**

[٦٩] **محمد عبد العاطي، مصدر سبق ذكره.**

الدولة سيبقى قائماً لاسيما وان لبريطانيا شركات عملاقة تقوم بالاستثمار في المجال النفطي، لعل من اهمها شركة (شل) التي تعد من اقدم الشركات وجوداً في منطقة دلتا النيجر حيث ابار النفط النيجيري، وما لهذه الشركات من دور في التأثير على السياسة النيجيرية في المجال النفطي من حيث الانتاج والتصدير والسعر، ومن ثمّ فان السياسة النفطية النيجيرية تكون واقعة تحت تأثير ونفوذ تلك الشركات التي تعد ادوات بيد حكوماتها للتأثير على صانع القرار النيجيري. لاسيما وان بريطانيا تؤكد على انها المسؤولة الوحيدة عن تشكيل دولة نيجيريا وهي صاحبة الاستثمارات المالية والنفطية في البلاد[٧٠].

المبحث الثالث: مستقبل السياسة النفطية النيجيرية

المطلب الأول

اولآ:-الاستقلالية ومستقبل السياسة النفطية النيجيرية

ان من اولى شروط العمل السياسي الناجح لاية دولة هو الاستقلالية في صنع وتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية اثناء تعاملها مع دول العالم في اطار النظام الدولي المعاصر[٧١].

ومبدأ الاستقلالية هنا لا يعني حرية الدولة في اتخاذ قراراتها السياسية بالشكل الذي يتلاءم ويخدم اهدافها ومصالحها بعيداً عن التأثيرات والضغوطات الخارجية فحسب، بل عليها ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح غيرها من الدول عندما تتخذ قراراً معيناً[٧٢]. ان الحديث عن ارادة مستقلة لدولة ما يتطلب حرية الدولة في تبني سياستها التي تراها منسجمة مع صميم واقعها الداخلي. ومن هنا فان الاستقلالية في السياسة النفطية لاي دولة نفطية يتطلب وضع خارطة جيولوجية لمناطق النفط كافة، بدءاً من الانتاج والتكرير والتسويق والاستثمار والتوظيف واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة النفطية مقترنة بادارة نفطية استراتيجية[٧٣]. لذلك فان صنع وتنفيذ السياسة النفطية النيجيرية لا يمكن عزلها عن مخلفات الموروث الاستعماري وما تركه من مشكلات سياسية واقتصادية وما ترتب على ذلك من صعوبات وقيود على حرية واستقلالية الحركة السياسية النيجيرية[٧٤]. ولعل من اهم التحديات التي تواجه استقلالية نيجيريا في سياستها النفطية هي وجود الشركات الاجنبية العملاقة التي تتولى عمليات استخراج وإنتاج النفط وانتهاءاً بتصديره والتحكم باسعاره لاسيما الشركات الامريكية والاوروبية التي تعمل على السيطرة على اقتصاد نيجيريا وربطها بالاقتصاد الرأسمالي من جهة ومن جهة اخرى تحويل اقتصادها الى اقتصاد احادي الجانب أي اهمال قطاع الصناعة والزراعة[٧٥]. والعمل على تجريد الحكومة النيجيرية من أية سلطة قد تعمل مستقبلاً إلى انتهاج سياسة نفطية تتعارض مع مصالح القوى العظمى. أي

---

[٧٠] عبد الملك عودة، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد٢، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٦٠.

[٧١] محمد دحام الدليمي، اثر البيئة الدولية في سياسة العراق الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣، ص١٤٠.

[٧٢] مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨-١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٩٤، سلسلة افاق عربية ٩، ص٥.

[٧٣] عبد الجبار عبود الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص١.

[٧٤] خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٧٥] يوري بوبوف، الاقتصاد السياسي ومشكلات القارة الافريقية، ترجمة سعد عبد الرحمن، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٤٧-٤٨.

بعبارة اخرى نجد ان الاستقلال السياسي يكون قائماً ومرتكزاً اساساً على الاستقلال الاقتصادي، فبدون استقلال اقتصادي لا يمكن الحديث عن استقلال سياسي. ويضاف الى ذلك تحدٍ اخر يهدد جوهر الاستقلالية ويتمثل: بالديون والبطالة والتضخم[٧٦]. إذ عملت الدول الاستعمارية على ربط نيجيريا بثقل الديون الخارجية وهذا ما أدى إلى خلق أزمات بنيوية في هيكل النظام الاقتصادي وبالنتيجة اعتماد البلاد على المساعدات التي تقدم اليها من الشركات الاجنبية المتغلغلة داخل نيجيريا، وما تفرضه من شروط وقيود تعد خرقاً لسيادتها واستقلالها، وتفقدها السيطرة الحقيقية في عملية صنع سياستها التي تخدم مصالحها الوطنية ومن ثمّ فقدانها لاستقلاليتها في صنع سياسة البلاد النفطية.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مجموع الديون المترتبة على نيجيريا حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي قد بلغ (حسب بيانات البنك الدولي عام ١٩٩٩) ٣٢مليار دولار[٧٧].

لذلك فان الدور الذي مارسته الشركات الاجنبية النفطية في السيطرة على مقدرات البلاد النفطية جاءت متزامنة مع الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد والمتمثلة (بانتشار البطالة والديون الخارجية التي اثقلت كاهل الدولة وجعلتها معتمدة بشكل كبير على القروض والمساعدات الخارجية التي غالباً ما تكون مقترنة بشروط وقيود سياسية تمس استقلالية الدولة في حرية التصرف)، مما يجعل مستقبل سياسة نيجيريا النفطية رهينة بيد تلك القوى التي تتحكم بها وفق ما تشاء وعليه فان الضغط على النظام السياسي النيجيري من قبل القوى الخارجية لاسيما الشركات النفطية العاملة فيها والقوى الدولية الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا) تدفع باتجاه ان تفقد سيطرتها واستقلاليتها على سياستها النفطية المستقبلية وهذا ما قد يؤدي الى نتائج سلبية على مستقبل الاقتصاد النيجيري.

المطلب الثاني

ثانياً:-الاستقرار السياسي ومستقبل السياسة النفطية النيجيرية

يعد الاستقرار السياسي احد اهم العوامل المساهمة في تطور وازدهار الامم وتقدمها لانها تساعد في تحقيق الرفاهية للبلاد، بعيدة عن التوترات والازمات الداخلية التي تعيق تحقيق ذلك، وتساهم في خلق اجواء امنة ومستقرة تساعد الدولة على وضع خطط وبرامج التنمية طويلة الامد كما وتعمل على تحقيق الاستقرار في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ومن هنا تأتي اهمية الاستقرار السياسي كعامل مهم من عوامل تحقيق التقدم والنمو لنيجيريا[٧٨]. فهي من اكثر دول القارة تنوعاً عرقياً ولغوياً ودينياً وهذا ادى الى تعدد المشاكل التي تعاني منها نيجيريا والذي شكل عاملاً من عوامل التخلف والتدهور وعدم الاستقرار

---

[٧٦] ابراهيم احمد عرفات، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠؛ كذلك ينظر: وزارة الخارجية العراقية، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، تقرير عن: علاقات العراق الاقتصادية مع نيجيريا.

[٧٧] طارق عادل الشيخ، كلينتون وجولته الافريقية الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، اكتوبر ٢٠٠٠، ص١٦١؛ كذلك ينظر، صحيفة الثورة البغدادية، ٢٤ شباط ١٩٩٣.

[٧٨] نيجيريا ومستقبل الاستقرار السياسي، اوراق افريقية، الجزء الثاني، العدد٤٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ١-٤.

على خلاف الدول الاتحادية المتقدمة[٧٩]. ويمكن ان نعزو اسباب عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا الى اسباب عدة منها اسباب داخلية تتعلق بالولاءات القبلية وانتشار الفقر والبطالة وكثرة الانقلابات العسكرية واخرى خارجية تتعلق بالتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية. ففيما يتعلق بالانقلابات العسكرية، نجد ان للمؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في الحياة السياسية النيجيرية سيما وان نيجيريا شهدت ٩ حكومات عسكرية من اصل ١٣ انقلاباً[٨٠]. فالعسكريون يعتقدون بانهم اصحاب السلطة الشرعيين ولا مجال للحكم المدني فيها[٨١]. لذلك فان التدخلات العسكرية المباشرة في الحياة السياسية والذي يصل الى حد الانقلاب العسكري يتبعها لجوء العسكريين بعد كل انقلاب الى الغاء الانتخابات وتعطيل حرية العمل السياسي للاحزاب[٨٢]. والغاء برامج وسياسات الحكومة السابقة وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية على سياسة الحكومة بشكل عام. ففي اوائل عام ١٩٦٦ شهدت نيجيريا اول انقلاب عسكري(*) دشن بها حالة من الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والتي استمرت لاربعة عقود من الزمن[٨٣]. باستثناء بعض التجارب الانتخابية التي شهدتها البلاد والتي تم تداول السلطة فيها سلمياً خلال الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٣، ١٩٩٨-١٩٩٩) وفيما عدا ذلك فان حالة عدم الاستقرار السياسي كان قد اثر بشكل واضح على سياسة الحكومة النيجيرية وبشكل خاص سياستها النفطية وذلك لان بعد كل انقلاب عسكري فان قادة الانقلاب يعملون على الغاء سياسات الحكومة السابقة وهذا ولد حالة من الفوضى والاضطراب من البلاد والتي غالباً ما كانت مبرراً للقيام بانقلابات مضادة نتيجة لتفاقم الازمات سواء كانت سياسية ام اقتصادية..

أما اثر الولاءات والانتماءات القبلية في عدم الاستقرار السياسي للبلاد، فقد ورثت نيجيريا الكثير من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة التي تركت اثارها على كافة هياكل وانشطة الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي نظرة تحليلية لوضع التعددية في نيجيريا وفي البحث عن اسباب الاضطرابات السياسية المتكررة نلاحظ انه على مستوى الدولة المركزية نجد ان المجتمع يتألف من جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة وتتصف العلاقات فيما بينها بالتعايش تارة والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس العامة تارة أخرى. ومما يرسخ الانقسامات بين تلك الجماعات وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والمكانة الاجتماعية فضلاً عن الفروقات في الهوية. وليس أدل على حالة وضع الأقاليم الثلاثة الكبرى (الإقليم الشمالي لقبيلة الهوسا-الفولاني، والإقليم الغربي لقبلية اليوروبا، والإقليم الشرقي لقبلية الايبو) وقد اوجد ذلك حالة من الصراع بين تلك الاقاليم انعكس على خطاب القيادات السياسية النيجيرية، مما ترك اثراً سلبياً على الاستقرار السياسي في البلاد وبالنتيجة على سياستها العامة بشكل عام وسياستها

---

[٧٩] سمير الفلكي، مصدر سبق ذكره، ص١.
[٨٠] جريدة بابل (البغدادية)، ٣٣٧١، ١٢ حزيران ٢٠٠٢.
[٨١] ابراهيم احمد عرفات، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.
[٨٢] خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.
(*) في كانون الثاني ١٩٦٦ قام بعض الضباط بالإطاحة برئيس الحكومة الاتحادية (أبو بكر تفاوا بليوا) وقتلوه مع رئيسي وزراء كل من الاقليمين الشمالي والغربي. واستولى اللواء (جونسون ارو نسي) على السلطة، والذي كان القائد العام للجيش النيجيري، وكان من اولى القرارات التي اصدرها ارونسي هو الغاء النظام الاتحادي الفيدرالي وانشاء حكومة مركزية ذات سلطة واسعة.
[٨٣] جون قاي نوت يوه، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

النفطية بشكل خاص، لاسيما وان القبائل في الاقاليم التي تقع ضمنها حقول ومنابع النفط بدأت تستأثر بثروات البلاد دون غيرها من الاقاليم[٨٤].

أما حالة الفقر والتخلف التي تعيشها البلاد واثره في عدم الاستقرار السياسي فمما لاشك فيه ان الاضطرابات وعدم الاستقرار تنشأ جراء حالة التخلف والفقر وسوء الاوضاع والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السواد الاعظم من الشعب النيجيري، وهذا ولد فجوة واسعة بين الطبقات الميسورة والطبقات المحرومة، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز سنوياً (٣٠٠) دولار وتقدر تقارير البنك الدولي عدد الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم بنحو ٨٠% من السكان أي ان عدد الفقراء يفوق (١٠٠) مليون شخص تزامن مع ذلك بطء معدلات التنمية واستفحال الفساد وعدم وجود معالجات حقيقية لمحاربته مما ولد حالة من السخط والغضب على الحكومة استغلته العناصر والاحزاب المعارضة لاحداث توترات وازمات انعكست على الاستقرار السياسي للبلاد[٨٥]. أما التدخلات الخارجية واثره في عدم الاستقرار السياسي فهي قديمة العهد فالتنافس الدولي على ثروات وموارد نيجيريا قديمة، بل ان نيجيريا تتجه لان تكون وعاء لصراعات ونزاعات الدول الاوروبية (فرنسا، بريطانيا) بشكل خاص والولايات المتحدة الامريكية بسبب تضارب المصالح بينهما خاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي[٨٦].

وهذا خلق حالة من عدم الاستقرار في البلاد بسبب سياسة تلك القوى التي ترمي الى خلق ازمات لنيجيريا لاضعافها وجعلها تابعة لها. ذلك ان الدول الغربية تدرك طبيعة المجتمع النيجيري وتحسن استخدام الادوات التي تستطيع من خلالها التأثير على نيجيريا ولعل من اهم تلك الادوات هو الضرب على وتر المشاكل الداخلية وهي تجيد التحكم باوراقها في الوقت والمكان المناسبين ولهذا نجد الاهتمام البالغ الذي توليه الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة بنيجيريا[٨٧]. والذي يكون في احيان كثيرة بالتدخل المباشر في شؤونها الداخلية وهذا ما انعكس على استقلالها واستقرارها السياسي، لذلك نجد ان الرئيس النيجيري الاسبق (مرتضى محمد) قد ادرك خطورة التدخل الخارجي واثر في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي للبلاد فاعلن عام ١٩٧٦ حربه المقدسة على الشركات الاحتكارية العالمية عموماً والامريكية والصهيونية خصوصاً لما لها من دور في خلق المشكلات والتوترات الداخلية التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي[٨٨].

اذن يتضح لنا مما سبق ان عدم الاستقرار السياسي انعكس سلباً على اداء الحكومة النيجيرية وخاصة فيما يتعلق بسياسة نيجيريا النفطية لانها لا تسمح للحكومة بوضع خطط وبرامج تستطيع من خلالها الدولة ان تنتهج سياسة طويلة الامد لانجاح خططها الاقتصادية والتنموية، الامر الذي يشير الى ان مستقبل سياسة نيجيريا النفطية سيكون مرهوناً باستقرار الاوضاع الداخلية وحل المشكلات التي تعاني منها من خلال التوزيع العادل لثروات البلاد

---

[٨٤] الخضر بن عبد الباقي محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[٨٥] الخضر بن عبد الباقي محمد، المصدر نفسه، ص٤.

[٨٦] ابراهيم ابو خزام، الولايات المتحدة الامريكية وسياسة مفاتيح التدخل، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢١، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص٦٥.

[87] William H. Twaddle (U. S. Ambassador to Nigeria-U. S. Relations. April 27. 2000. Http://www.state.gov/formaterial.released-sincepresidtookofficeonthatdate.

[٨٨] عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

بين جميع مكوناته والقضاء على الفقر وارساء اسس الديمقراطية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية في حل مشكلاتها وازماتها.

الخاتمة

يتضح لنا من العرض السابق إن القطاع النفطي يحتل مكانة متميزة في السياسة النيجيرية ،نظرا لأهمية النفط في الاقتصاد النيجيري ومساهمتها بحوالي (٩٥%)من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما حتم على الحكومة النيجيرية إتباع سياسة نفطية تتناسب وتلك المكانة .

ولهذا فقد كان من أولويات السياسة النفطية النيجيرية هو توسيع مجالات الاستثمار في القطاع النفطي فضلا عن توسيع عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه من خلال السماح للشركات النفطية العالمية بالدخول إلى نيجيريا وحصولها على امتيازات يتيح لها استخراج النفط النيجيري وبالنتيجة زيادة الإنتاج ، وهذا ما بدا واضحا من خلال ارتفاع سقف الإنتاج اليومي من النفط الخام والذي بلغ خلال عام ٢٠٠٧ حوالي (٢,٤) مليون برميل بعد إن كانت لا تتجاوز (١,٧) مليون برميل في تسعينيات القرن الماضي.

كما سعت نيجيريا وضمن سياستها النفطية إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للشعب النيجيري وتوزيع ثروات البلاد بالتساوي عليهم وبما يسهم في النهوض بواقع الاقتصاد النيجيري وتحقيق التنمية الشاملة للبلاد بما يتلاءم مع إمكاناتها المتاحة .

إلا إن واقع الحال يشير إلى إن تلك السياسة تعترضها عقبات ومحددات عدة تلعب دورا بارزا في عدم تحقيق أهداف سياستها النفطية ، سواء كانت تلك المحددات داخلية أو خارجية ، إذ أنها تخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد ومن ثم فأنها تعيق تحقيق أي خطة أو إستراتيجية تضعها الدولة والتي تهدف إلى النهوض بالسياسة النفطية النيجيرية .

وعليه فان عدم الاستقرار سينعكس بالنتيجة على سياسة الحكومة النيجيرية . وخاصة فيما يتعلق بسياستها النفطية ، إذ أنها لا تسمح بإعداد مشاريع وخطط طويلة الأمد بهدف تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية .

وبناءا على ذلك فان مستقبل السياسة النفطية النيجيرية مرتبطة بشكل كبير بحالة الاستقرار السياسي للبلاد وإيجاد الحلول للمشكلات الداخلية التي تعاني منها .

بعبارة أخرى فانه لكي تستطيع نيجيريا تحقيق أهداف سياستها النفطية والخروج من حالة الفوضى وعدم الاستقرار فان عليها إن تتبع السياسات الآتية:-

١. إيجاد الحلول للمشكلات الداخلية والقضاء على كل مظاهر الفقر والفساد والبطالة المتفشية في البلاد.
٢. الاعتماد على الملاكات الوطنية الكفوءة في وضع الخطط والسياسات النفطية لكي تكون قادرة على النهوض بالبلاد بما يتناسب مع إمكاناتها المتاحة.
٣. التوزيع العادل لثروات البلاد على جميع مكونات الشعب النيجيري .
٤. تشجيع ودعم التحولات الديمقراطية التي تشهدها البلاد بالشكل الذي يتيح لجميع اطياف الشعب النيجيري المشاركة في رسم سياسة البلاد ومنها سياستها النفطية

وبالنتيجة فانها ستكون سياسة معبرة عن واقع المجتمع النيجيري وبعيدة عن التاثيرات والضغوطات التي تتعرض لها من الخارج.